

تدخل فريق التحالف الاشتراكي بمجلس المستشارين في مناقشة التصريح الحكومي يناير 2012

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدة و السادة الوزراء،

السيدات و السادة المستشارون،

يسعدني أن أتوجه في البداية، باسم فريق التحالف الاشتراكي، للسيد رئيس الحكومة، بالتهنئة، على نجاحه في تدبير عملية تشكيل الحكومة وفق المحددات الدستورية، وعلى تمكنه من صياغة برنامج حكومي متكامل وواعد، بأسلوب جديد، قوامه شراكة فعلية بين كل مكونات التحالف الحكومي من جهة، ومن جهة أخرى اعتماد مقترحات و أفكار فعاليات متعددة، مما جعله يعكس أهم انشغالات وقضايا الشعب وجزء هام من ممثليه السياسيين و الاجتماعيين والاقتصاديين، ويجب على أهم الإشكاليات المطروحة على وطننا، في هذا الظرف التاريخي الخاص و المتميز...

أهنئكم السيد رئيس الحكومة، على الثقة التي حظيتم بها من طرف جلالة الملك، في تأويل ديمقراطي و سليم للمقتضيات الدستورية، وثقة حزبكم و ثقة الشعب المغربي. ثقة ما فتئت تترسخ و تتزايد، وهو ما تؤكد استطلاعات الرأي المنجزة من طرف مراكز مستقلة، بنسب مذهلة و غير مسبوقة، و التي مهما كان هامش الخطأ، الوارد في كل استطلاع للرأي، فإنها تعبر عن نقاؤل و اسع، و دعم كبير للشعب المغربي لحكومتم، ذات الطبيعة التاريخية الأكيدة. ثقة و نقاؤل، بقدر ما تعبر عن وضع سياسي جديد و مزاج عام إيجابي، يساعدكم دون شك في إنجاز مهامكم الكبرى و التاريخية، بقدر ما يضعكم أمام مسؤولية جسيمة، مسؤولية الحفاظ على هذا النقاؤل، وهذا الاهتمام الشعبي الواسع بالشأن السياسي، وهذا الدعم الذي نعتبره ركيزة أساسية لجهادكم الأكبر، جهاد ضد الفساد، بكل أشكاله السياسية و المالية و الاقتصادية و الاجتماعية...

إن تشكيل حكومتكم تعبير عن انتصار إرادة الشعب، و الانتصار على إرادة التحكم في الحقل السياسي، و اصطناع خريطة سياسية مزيفة، كما أنه مؤشر هام على إيقاف مسلسل الانحرافات الذي كاد يؤدي ببلادنا إلى الهاوية..

وهذا الانتصار خلق ارتياحا وسط الشعب المغربي و قواه السياسية الجادة و المستقلة في قرارها السياسي نظير حزب التقدم والاشتراكية..

ونعتبر أن الحفاظ على هذا الوضع الإيجابي و إرساء حياة سياسية سليمة يكتسي أهمية قصوى لوطننا و استقرار نظامنا السياسي و تقدم بلدنا..

و الحفاظ على هذا الوضع غير المسبوق، يعني، بالضرورة، تقديم نتائج يلمسها الشعب بشكل مباشر في حياته اليومية وفي آجال معقولة... فأني فشل، لا قدر الله، يمكنه أن يخلق وضعا مناقضا لا أحد يمكن له التنبؤ بما سيفرز من مسارات قد تمس باستقرار البلاد، ومن ثمة نموها وتقدمها...

وليس الاستقرار السياسي لوطننا فقط ما يشغلنا ، بل كذلك ضمان الانتصار النهائي في معركة وحدتنا الترابية، فعلينا أن لا ننسى هذا الملف المصيري لأمتنا المغربية، وقد أكدنا ، منذ عقود، على أهمية تقوية الجبهة الداخلية في معركتنا الوطنية هذه، و تقوية الجبهة الداخلية يعني أساسا ضمان الاستقرار السياسي، لكن كذلك الاستقرار الاجتماعي، عبر تلبية مطالب الشعب، و ضمان حياة كريمة لكل أفراد.. نجاح هذه الحكومة أمر حيوي لشعبنا، لكن كذلك لوطننا ومصالحه العليا.

لقد عبرتم في تصريحكم، السيد رئيس الحكومة، بعمق، عن رغبة و إرادة فئات واسعة من شعبنا، إن لم نقل الأغلبية الساحقة، ورغبة وإرادة مختلف الفاعلين في كل مجالات الحياة الوطنية، عبرتم بعمق عن ذلك بقولكم بالإصلاح في إطار الاستقرار، و التغيير في إطار الاستمرارية... استمرارية المكتسبات الإيجابية لشعبنا، و التي رسخها الدستور الذي أنتم ملزمون باحترامه ، واستمرار أورش الإصلاح الكبرى، في مجالات الاقتصاد، و المجتمع ، و القضاء، و المالية العمومية، واستمرار الأورش الكبرى المهيكلة ضمن عملية التحديث الشامل لبلادنا.. إنه استمرار لكل ما تحقق من مكتسبات منذ حكومة التناوب التوافقي، (وهو أمر يحسب للحكومة و ليس ضدها) و في نفس الوقت تغيير المقاربات، وطرق العمل و التدبير ، طرق تتمحور حول مفهوم الحكامة، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وهو الربط الذي أكدتم عليه كثيرا في برنامجكم....

السيد الرئيس،

لابد أن نوضح أننا لسنا بصدد مناقشة البرامج الانتخابية لأحزاب التحالف الحكومي، بل مناقشة برنامج مؤسسة دستورية هي مؤسسة الحكومة المتعددة المكونات ، الحزبية و غير الحزبية ، ونعبر عن رأي فريقنا في هذا البرنامج بالذات ، ومدى استجابته لتطلعات الشعب المغربي في مجمله، ومدى استجابته لمتطلبات المرحلة التاريخية التي يمر منها بلدنا، و الرهانات الكبرى المطروحة عليه ،

في إطار و ضع إقليمي و داخلي مطبوع بالحراك الواسع، و بالتعبير عن الإرادة في التغيير والإصلاح، و بشكل خاص التعبير ، بقوة ، عن الرغبة العارمة في إسقاط الفساد..

وحتى تكون حكومتكم، السيد رئيس الحكومة، الجواب الصحيح، وهي كذلك في نظرنا، الجواب السياسي الحقيقي و ليس الإيديولوجي الجامد ، عن أسئلة المرحلة، لأبد أن تمحور عملها حول هذا الشعار الكبير، و الملخص لكثير من القضايا و الإشكالات التي يعاني منها وطننا وشعبنا، وهو شعار محاربة الفساد..

فالفساد يفوت على اقتصادنا الوطني كسب نقط أكيدة في نسبة النمو.

و الفساد يتسبب في التوزيع غير العادل للثروات الوطنية.

و الفساد في القضاء و الإدارة، و مختلف مؤسسات الدولة، يخلق التذمر الشعبي، ويعرقل مصالح المواطنين، و ينقص من نسب الاستثمار، و يضعف من أداء مختلف إدارات و مؤسسات الدولة، و يبخر الكفاءات، و يفرز ثروات بدون جهد ، ثروات الريع بمختلف أشكاله، و استفادة فئات محدودة من خيرات الوطن و جهد الكادحين، عبر الرخص، و الامتيازات غير المشروعة.

و الفساد، أيها السيدات و السادة، ليس قدرا، إنه ينبثق و ينمو و يسيطر على الحياة العامة، بفعل صمت المكافين بتدبير الشأن العام، و في مقدمتهم الحكومة، أو بفعل التواطؤ، و أحيانا بفعل غياب الإرادة، و غياب الجرأة في المواجهة....

لن نحملك ما لا طاقة لكم به، لكن نقول لكم، السيد رئيس الحكومة، ليس لكم حق الخطأ، ليس لكم حق تبرير الصمت أو التواطؤ الضمني. و لا نريد أن نسمع منكم، مثل من سبقكم، الحديث عن جيوب مقاومة الإصلاح، دون فضحها. و لا نريد منكم أن تعلنوا عن هذه الجيوب بعد نهاية ولايتكم، فلا جدوى من ذلك على الإطلاق.. نريدكم أن تطلعونا، و تطلعوا الرأي العام، عن هذه الجيوب، و كيفية اشتغالها، و أماكن تواجدها، و سبل محاربتكم لها... و ستجدوننا، السيد الرئيس، بجانبكم، و ستجدون الرأي العام و عموم الشعب مساندا لكم في معركتكم ضد المفسدين، و ناهبي المال العام، و المستفيدين من الريع، الاقتصادي و السياسي و حتى الثقافي... نريد استمرار جراتكم المعهودة، أنتم كرئيس للحكومة، و كل حكومتكم التي تتضمن كفاءات سياسية عالية و متميزة و قادرة على مواجهة المفسدين..

إننا نتوقع أن يلجأ المستفيدون من الفساد، و من اقتصاد الريع و من الامتيازات، إلى كل الوسائل لإحباط جهودكم الإصلاحية ، و محاولة إجهاض هذه التجربة السياسية الجديدة و المتميزة، و هم يتخذون ألوانا و أشكالاً مختلفة ، و يختبئون في تعابير متنوعة، و يدفعون بكلمة الحق لخدمة الباطل.. قوى الفساد المالي و السياسي لم و لن تستسلم لإرادة الشعب ، إنها القوى المحافظة التي تريد بقاء الوضع على ما هو عليه، لتستمر في الاستفادة من الفساد و الريع و الامتيازات.. ستلجأ قوى الفساد إلى خلق معارك هامشية و جانبية لإشغالكم عن القضايا الكبرى لوطننا و شعبنا .. فرغم انهزامها فإن لها وجود

في كل المواقع، في الإدارة، في الإعلام، في الاقتصاد، في القضاء، و في كل مكان..... إنها لن تكون مجرد جيوب لمقاومة الإصلاح بل قلاعا يتطلب اقتحامها بطولة حقيقية، و إرادة فولاذية، و رغبة أكيدة في بناء مغرب آخر، مغرب بدون فساد و مغرب الكرامة...

أنتم ، السيد رئيس الحكومة، أمام معركتين متكاملتين، معركة الإصلاح و التغيير و تلبية مطامح الشعب، و معركة مواجهة لوبيات الفساد السياسي و المالي، بذكاء، لكن بجرأة و حزم..

إن الفساد يسم الحياة العامة على عدة مستويات: السياسية و الاقتصادية و المالية و الاجتماعية و الثقافية.

و لم يخصص تصريحكم، مع الأسف، الحيز الذي كنا نوده لمحاربة الفساد السياسي و إرساء حياة سياسية سليمة... الفساد السياسي يشكل خطرا حقيقيا، وهو مستمر رغم كل المظاهر الإيجابية... لقد تقدمنا فعلا، خلال الانتخابات الأخيرة، لكن الانتخابات عرفت، رغم ذلك، استعمالا فضيحا للمال، ونحن مقبلون على استحقاقات انتخابية جديدة ، جماعية و جهوية و انتخابات مجلس المستشارين في صيغته الجديدة.... و لا نريد تكرار المظاهر المشينة التي يعرفها الجميع...

نريد انبثاق مجالس جماعية، إقليمية و جهوية على أسس جديدة، و بالأساس خدمة قضايا المواطنين ، تتميز بالكفاءة و الجدية و الرغبة في العمل للصالح العام، و ليس خدمة الأغراض الشخصية و المتاجرة بالصوت الانتخابي... نريد مجلسا للمستشارين يتكون من الكفاءات الجهوية الراغبة في خدمة الجهات و خدمة قضايا الشعب و الوطن، نريد آليات لاستبعاد تجار الانتخابات ، و التعامل بحزم مع شراء أصوات منعدمي الضمير من المستشارين الجماعيين و المهنيين.. فنحن مقبلون على إتمام خريطة المؤسسات الدستورية، و إتمام البرلمان حسب صيغته الدستورية الجديدة، بمجلس للمستشارين يمثل إرادة الشعب في استكمال مهام الانتقال الديمقراطي.... و نريد منكم ، السيد رئيس الحكومة، الإنكباب ، من ضمن أولياتكم السياسية، على هذا الورش الكبير، لتكون الانتخابات المقبلة متميزة، و معبرة عن روح و مضمون العهد الدستوري الجديد ، و عهد حكومة تاريخية شعارها محاربة الفساد، و النزاهة و الشفافية..

الميدان الاقتصادي و المالي كذلك مجال واسع للفساد، و قد أكدتم في تصريحكم على نقط قوية، و عزم على إرساء حياة اقتصادية و مالية سليمة ، ونحن ندعمكم في كل مساعيكم الإصلاحية في مجالات الصفقات العمومية ، و نظام الرخص بمختلف أشكالها، و مراجعة الإعفاء الضريبي في المجال الفلاحي ، لتكون القاعدة المعمول بها: من يربح يؤدي لخزينة الدولة.

إن إرساء دولة القانون في مجال الاقتصاد أمر جد حيوي للحياة الاقتصادية و للتنمية بوجه عام، و لا بد ، بهذا الخصوص، من مراجعة شاملة لمجال الصفقات العمومية، ليس فقط على مستوى الشفافية و تساوي الفرص أمام الجميع، منها المقاولات الصغيرة و المبتدئة، بل كذلك على مستوى

القيمة الفعلية لمضامين هذه الصفقات ... فسواء تعلق الأمر بالبنيات التحتية أو التموين أو التجهيزات المكتبية ، فإن الدولة تؤدي تكلفة أعلى بكثير من القيمة الفعلية للخدمات المقدمة ... إن المفروض ليس فقط احترام الإجراءات الشكلية في الصفقات العمومية، بل كذلك مراقبة التكلفة الفعلية لمضامين الصفقات. إن المعركة ضد الفساد و اقتصاد الريع هي أم المعارك السياسية التي عليكم خوضها، بقوة، ونخوضها معكم، بالدعم و المساندة و الاقتراح، ومعكم كل الشعب المكتوي بنار الفساد و بنتائجه الوخيمة على حياته اليومية.

السيد الرئيس:

يرتكز برنامج الحكومة ، الذي نحن بصدد مناقشته ، على خمسة محاور أساسية نؤكد أنها تعكس أهم انشغالاتنا، و تحمل توجهات دافعنا عنها منذ سنين طويلة، ونجد في هذا البرنامج تقاطعات هامة مع ما نقترحه من إصلاحات، خاصة فيما يتعلق بالمسألة الاجتماعية ومكافحة الفقر و الهشاشة، ومكافحة الفساد و اقتصاد الريع، و أعمال الحكامة في كل مناحي الحياة العامة، مع ما يعني ذلك من تقوية لمؤسسات الرقابة، و مراجعة صلاحيات بعضها، وتنفيذ توصياتها، وإصلاح الإدارة و القضاء، و غيرها من الإصلاحات التي يقترحها البرنامج الحكومي، الذي نؤكد أنه يتضمن " الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به في مختلف مجالات النشاط الوطني " حسب منطوق الفصل 88 في الدستور .. وأنه برنامج فعلي يتضمن أهدافا و إجراءات ملموسة وليس مجرد نوايا حسنة.

و اسمحوا لنا أن نعرض بإيجاز أهم ملاحظاتنا حول التوجهات الكبرى لبرنامج الحكومة.

فبخصوص محور الهوية الوطنية، نلاحظ أنه، عكس ما توقعه أو رغب فيه البعض، لا يتضمن هذا المحور أطروحات أيديولوجية خاصة .

فالحكومة لم تعمل أكثر، في هذا المحور، من ترجمة المحددات الدستورية للهوية الوطنية المغربية، والتي صوت عليها الشعب المغربي بأغلبية ساحقة. ونود أن نسجل، بإيجابية، الإلحاح على مفاهيم الاعتدال و التسامح و الانفتاح على الثقافات و الحضارات.

و يهمننا أن ننوه، بشكل خاص، بحرص الحكومة على "تفعيل الطابع الرسمي للغة الأمازيغية عبر وضع قانون تنظيمي بهذا الخصوص، كما ينص على ذلك الدستور، لإدراج الأمازيغية و إدماجها في التعليم والحياة العامة، مع صيانة المكتسبات المحققة. كما نسجل عزم الحكومة تعزيز الانفتاح اللغوي والتواصل الثقافي، وتنمية اللغات الوطنية ومختلف التعبيرات الثقافية واللسانية المغربية ومنها المكون الثقافي الحساني...

ومع ذلك ندعوكم، السيد رئيس الحكومة، إلى تقديم إشارات أكثر لطمأنة الفعاليات الأمازيغية خاصة، ومجموع الشعب عامة، على أنكم ستنفذون كل المقترحات الدستورية المتعلقة بالأمازيغية دون إبطاء ، ليس فقط كلغة ، بل كتقافة و حضارة و مكون أساسي للهوية الوطنية .. وندعوكم إلى البدء

بما هو ممكن على المدى القريب جدا وهو الشروع في إشاعة الأمازيغية في الحياة العامة، ومن ذلك كتابة أسماء الوزارات و كل مؤسسات الدولة ، و المؤسسات التعليمية، بالأمازيغية على واجهة هذه المؤسسات، وكذلك الشوارع و الساحات العمومية وعلامات الوقوف وأسماء المدن، و الأعلام..

كما نسجل حرص الحكومة على التأكيد على اهتمامها بمجالات الإبداع الثقافي والفني، و حماية حرية و كرامة المبدعين، و عزمها تعزيز و تطوير مؤسسات التكوين و التأطير ، مما سيسمح، دون شك، بتطوير الإبداع و الثقافة الوطنية و إشاعها الإقليمي و الدولي.

وبخصوص محور ترسيخ دولة القانون و الجهوية المتقدمة و الحكامة الرشيدة، فإننا نسجل أهمية المقاربة التشاركية التي تعمل بها الحكومة منذ انطلاق تشكيلها، واستمرارها في هذه المقاربة بخصوص تنزيل و تنفيذ المقنضيات الدستورية. و نؤكد بشكل خاص، على إرادة الحكومة في التعاون و التشاور مع المؤسسة التشريعية، و نأمل أن تلتزم كل مكونات الحكومة بالتفاعل مع ما نعبر عنه داخل البرلمان من ملاحظات و انتقادات و مقترحات، هي من صميم مهامنا كمثلين للأمة . و نؤكد لكم بهذا الخصوص، السيد رئيس الحكومة، بأن دعمنا لكم، كجزء من الأغلبية، و مساندتنا السياسية الأكيدة ، لا تمنعنا من نقد أي تباطؤ في التنفيذ، و أي سلوك لا ينسجم مع توجهاتكم الكبرى، و مقارباتكم المعلنة...

و تأكيديكم على إرساء الجهوية المتقدمة يفرض المرور إلى الفعل في أقرب الآجال ، فهذا الورش الهام لا يحتمل مزيدا من الانتظار، و التنمية المنشودة لا تتحقق بدون تنمية جهوية بوسائل و مؤسسات جديدة فعالة و ناجعة. و بهذا الخصوص ندعوكم إلى إعمال مفهوم التمييز الإيجابي في هذا المجال، عبر إعطاء الأولوية، سواء على مستوى المشاريع الحكومية أو عبر صندوق التضامن بين الجهات الذي تتوون تأسيسه، للجهات التي ظلت مهمشة منذ عقود، لخلق نوع من التوازن المجالي و التعويض عن عقود من التهميش. و نسجل بهذا الخصوص التزام الحكومة اعتماد المقاربة المجالية المندمجة في برمجة الميزانية العامة للدولة، و هو ما يفرض إدماج هذه المقاربة الجديدة ضمن القانون التنظيمي الجديد للمالية، الذي لا يحتمل مزيدا من التأخير في إنجازه و إفعاله....

و بالتأكيد فإنكم و اعون بالأهمية القصوى لإصلاح الإدارة و القضاء، و هو إصلاح يتمحور حول مفهوم الحكامة الجيدة بكل ما تقتضيه من حسن التدبير، و الشفافية و النزاهة، و محاربة الرشوة و الفساد، و جعل الإدارة و القضاء فعلا في خدمة المواطن و في خدمة التنمية بكل أبعادها و مستوياتها....

و لا يسعنا إلا أن نقدر، عاليا، حرصكم على ترسيخ الحقوق و الحريات، كجواب على تخوفات تم التعبير عنها في الشهور الأخيرة بخصوص إمكانية التراجع على مكتسبات شعبنا في هذا المجال. و نسجل اعتمادكم توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة و تقرير الخمسينية التي ساهمت في صياغتها كل مكونات الأمة المغربية، من أجل الإقرار الفعلي بحقوق الإنسان بمعناها الشمولي، أي الحقوق السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية.

ولابد من التأكيد على ضرورة اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي، والتجسيد الفعلي للمساواة بين الجنسين و العمل بجد في أفق المناصفة المنصوص عليها في الدستور .

وعليكم ، السيد رئيس الحكومة، وضمن تصوركم السليم للحفاظ على مكتسبات الشعب المغربي و تطويرها، الاستمرار في تنفيذ الأجندة الحكومية للمساواة ، ومحاربة العنف ضد النساء ، وكل أشكال التمييز ضد هن حسب ما تنص عليه المواثيق الدولية ...

كما نؤكد من جهة أخرى على ضرورة التنزيل السليم لبنود الدستور المتعلقة بجالييتنا المقيمة بالخارج، خاصة ما يتعلق بمساهماتها في الحياة السياسية الوطنية . فما تم خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة نعتبره غير ناجع، وندعوكم إلى الإسراع في إخراج القانون المنظم لمجلس الجالية المغربية بالخارج لتمكينها ،على الأقل، من تمثيل ديمقراطي وسليم في هذه المؤسسة.

وبالنسبة لمحور مواصلة بناء الاقتصاد الوطني، فإننا نجد أنفسنا، بشكل كبير، في ما عبر عنه البرنامج الحكومي من إرادة في بناء اقتصاد وطني متنوع الروافد القطاعية والجهوية، ومنتج للثروة ولمناصب الشغل، والعمل على توزيع عادل لثمار النمو. ونؤكد، مرة أخرى، على أهمية إرساء دولة القانون في مجال الاقتصاد، وهو ما عبرتم عنه بالحكمة الاقتصادية، كما نؤكد على ضرورة دعم القطاع العام كرافد للاقتصاد الوطني مع خلق كل الشروط لتطور القطاع الخاص ودعم مجالاته المنتجة، مع تقليص حجم الاقتصاد الطفيلي وتوسيع ، إلى أقصى حد، مجال القطاع المهيكل..

وإذا كانت الأرقام التي يعلنها برنامجكم لاتصل إلى ما نطمح إليه، مثل نسبة النمو المحددة في 5.5% ، وتخفيض نسبة البطالة إلى 8% في أفق 2016، فإن حرصكم على ضبط نسبة التضخم في حدود 2% يدعو إلى التفاؤل، اعتبارا لما لارتفاع نسبة التضخم من آثار سلبية على المعيش اليومي للمواطنين. علاوة على ذلك فإن ثقتنا في جدية عملكم، وحرصكم على محاربة الفساد في كل مجالات الحياة العامة، قد يسمح بتجاوز النسب المعلنة، التي تبقى مرتبطة بعدد من الاعتبارات التي لا نتحكمون فيها، مثل وضعية الاقتصاد العالمي، و الأوضاع المناخية، وغيرها من الظروف و المستجدات الممكنة...

ونسجل حرصكم على دعم التوازنات الماكرو اقتصادية، وعلى تطوير الموارد المالية العمومية، عبر إصلاح المنظومة الضريبية، ومراجعة نظام الإعفاءات الغير مبررة، و التي يمكن إدراج بعضها ضمن اقتصاد الربيع. وهي مراجعة ما فتئنا ندعو إليها منذ سنوات عديدة. ونود أن نسجل، بشكل خاص، عزمكم على فتح نقاش حول الإعفاء الضريبي في المجال الفلاحي. وإذ نساند حرصكم على استمرار استفادة صغار الفلاحين من الإعفاء الضريبي، فإننا نعتبر أن الإعلان عن مجرد فتح نقاش في الموضوع، رغم أهميته، غير كاف كالالتزام . فليس هناك من مبرر لإعفاء أي مجال منتج للأرباح، ضخمة أحيانا، دون أدنى مساهمة في المجهود الوطني و في تمويل خزينة الدولة،

التي يستفيد منها عموم الشعب. وإذ ندعم، عموماً، مشروع المغرب الأخضر ومقاربتكم المتجددة في تنفيذه، فإننا نلح على ضرورة ضمان مصالح صغار الفلاحين. ونسجل بهذا الخصوص عزمكم على ضبط مسالك وأساليب توزيع المنتج الفلاحي، علماً أن المسالك الحالية مضرّة بالفلاح والمستهلك على حد سواء، ولا تخدم سوى مصالح السماسرة والمضاربيين، والمغتنين على حساب عرق الفلاح و جيوب المستهلك.

السيد الرئيس،

نعتر أن المسألة الاجتماعية، إضافة إلى محاربة الفساد و الريع، هي السمة الأساسية لهذه الحكومة، أو على الأقل ما ينبغي أن تكون عليه... فهذه الحكومة في حد ذاتها هي الجواب السياسي المناسب للسؤال السياسي، لكن عليها ان تقدم أجوبة على السؤال الاجتماعي العويص، المتداخل بشكل وثيق، مع السؤال السياسي المقلق ضمن الظروف التي نعيشها منذ سنة إقليمياً ووطنياً...

إشكالية الشغل و التشغيل تأخذ الصدارة في المسألة الاجتماعية، وتفرض تدابير استعجالية للتخفيف من حدتها مرحلياً، ورؤية إستراتيجية شمولية لتدبيرها الجيد مستقبلاً..

الحكومة واعية بالتأكيد بنقل هذا الملف، و التدابير التي يقترحها البرنامج الحكومي تدعو إلى التفاؤل. فإضافة إلى تطوير البرامج الجارية، و التي يعرف بعضها صعوبات إن لم نقل فشلاً، فإن الحكومة تقترح برامج جديدة و منها برنامج " مبادرة و " تأطير " و"استيعاب"، ولا بد أن نؤكد على ضرورة توفير كل الشروط لتعطي هذه البرامج النتائج المرجوة منها، وبشكل خاص ضمان ولوج مخرجيها لسوق الشغل ولمناصب قارة، لكونها برامج مؤهلة للتشغيل، وليست برامج تشغيل في حد ذاتها، وهذا يفرض تدابير مواكبة، ومنها ضمان احترام مدونة الشغل، واحترام الأجور في القطاع الخاص حسب المؤهلات والكفاءات، وتوفير الحماية الاجتماعية والصحية للعاملين في هذا القطاع، علاوة على ضمان تعويض فعلي عن البطالة، و قيام وكالة إنعاش التشغيل والكفاءات بدور أكثر فعالية ونجاعة، وذلك لضمان الوالجرين للشغل في هذا القطاع من الكفاءات وذوي التكوين و التأهيل، على مستقبلهم المهني و الاجتماعي... وبهذا الخصوص نسجل أهمية ما جاء في برنامج الحكومة من فصل الموارد البشرية للتعليم الخصوصي عن موارد القطاع العام، و كذلك الشأن بالنسبة لقطاع الصحة ، مما سيساهم ، دون شك، في خلق مناصب شغل جديدة وقارة في كلا القطاعين. لكن لا بد من ضمان أجور متساوية أو متقاربة على الأقل ، إضافة إلى التمتع بالحق في التغطية الاجتماعية والصحية ، وهو ما يفرض جرأة في التشريع، و التتبع و المراقبة، لخلق أجواء محفزة للولوج للقطاع الخاص في هذين المجالين. ونسجل بهذا الصدد المقاربة الجديدة للحكومة للحماية الاجتماعية وعزمها إدخال إصلاحات عميقة للمؤسسات العاملة في هذا المجال.

وبرنامج الحكومة طموح بهذا الصدد، نذكر بالخصوص توسيع عدد المستفيدين من نظام التأمين الإجباري عن المرض، ليشمل فئات جديدة (المهن الحرة، الصناعات التقليدية، الطلبة...) و إنشاء صندوق عمومي للضمان الاجتماعي للمعوزين ، وتعميم نظام المساعدة الطبية ... وهي تدابير تسير في أفق إقرار الديمقراطية الاجتماعية الكفيلة بتخفيف الفوارق الطبقيّة، و ضمان الحد الأدنى للعيش الكريم لكل فئات الشعب، وهي جهود تدعمها عدد من التدابير و المشاريع مثل مشروع إصلاح نظام المقاصة، وبشكل خاص استهداف أكثر للمعوزين، وتقديم دعم نقدي مباشر للفقراء من خلال صندوق التضامن...

ونود أن نسجل أهمية إنشاء صندوق للزكاة على أساس المساهمة الاختيارية، حتى نتمكن من الاستفادة من قيمنا الدينية و الأخلاقية في مجال التضامن، و التخفيف من حدة الفقر و العوز.. ونود أن نشير إلى أن فكرة إنشاء صندوق للزكاة كان قد طرحها الأستاذ إسماعيل العلوي رئيس مجلس الرئاسة و الأمين العام السابق لحزب التقدم والاشتراكية في بداية الثمانينات من القرن الماضي، دون أن يتم تنفيذ هذه الفكرة، ونحن مسرورون باعتمادها من طرف الحكومة الجديدة ضمن استثمار كل القيم الإيجابية لمجتمعنا، وترسيخ قيم التضامن والتآزر، كقيم نبيلة في مواجهة قيم الفردانية التي تريد أن تفرسها الليبرالية المتوحشة...

السيد الرئيس،

إضافة إلى توفير الشغل و الحد الأدنى من القوت اليومي، فإن الحياة الكريمة للمواطن تقتضي توفير السكن اللائق، و التعليم الجيد، والتكوين المفيد، و ضمان الولوج إلى العلاج... وبرنامج الحكومة لا يغفل هذه المجالات الحيوية و الضرورية...

و الحكومة إذ ستواصل المكتسبات المحققة في مجال الإسكان، خاصة السكن الاجتماعي ، فإنها تضع هدفا طموحا بالتزامها بتقليص العجز السكني من 840 ألف وحدة إلى 400 ألف وحدة سكنية، إضافة إلى اهتمامها بالطبقة الوسطى بإحداثها لمنتوج سكني جديد، موجه لهذه الفئة بقيمة لا تتعدى 800 ألف درهم، إضافة إلى اهتمامها بالسكن في العالم القروي الذي يتم إستثنائه، عموما، من المشاريع السكنية الكبرى لحد الآن ، و برامج أخرى ستعكس إيجابا، بالتأكيد، على حياة الشعب. ونود أن نؤكد على ضرورة معالجة إشكالية العقار بشكل جذري للحد من التضخم المصطنع للأسعار ، ومواجهة ظاهرة "النوار" بكل حزم، هذه الظاهرة التي حدثت من التأثير الإيجابي لمشاريع السكن الاجتماعي....

وفي المجال الصحي نلمس جدية أكيدة في برنامج الحكومة، وملاحم مقاربة جديدة أساسها جودة الخدمات الصحية، و تحسين ظروف استقبال المرضى، خاصة في أقسام المستعجلات و الولادة، و ضمان حق لولوج للخدمات الصحية لكل المواطنين. ونسجل بشكل خاص التزام الحكومة بتوفير

الأدوية الأساسية للمعوزين، إضافة إلى تقريب الخدمات الصحية من المواطن، خاصة في العالم القروي .

السيد الرئيس،

يصعب علينا تعداد كل الإيجابيات و المشاريع المتضمنة في برنامج الحكومة، فهي، و الحمد لله، كثيرة و متعددة، و ما أوردناه من نماذج يعبر عن جدية البرنامج الحكومي، و إرادة الحكومة في خدمة قضايا الشعب المغربي، و معالجة الإشكالات الأكثر إلحاحية، حتى تكون هذه الحكومة حكومة تاريخية بكل معنى الكلمة، ليس فقط لكونها حكومة بعد دستور جديد و متقدم مكلفة بتنزيله، أولكونها جواب مغربي أصيل على تحولات المرحلة، إضافة إلى الجواب الدستوري و تفاعل جلالة الملك محمد السادس مع طموحات شعبه، بل كذلك لكونها حكومة متجاوبة مع طموحات و مطالب الشعب المغربي، حكومة محاربة للفساد ، حكومة سياسات اجتماعية جريئة ، ناجعة، و حدثية في العمق. حكومة تحضى بمساندة شعبية لم يسبق لها مثل ، و بدعم أكيد لقائد البلاد جلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

فلتكونوا، السيد رئيس الحكومة، السيدة و السادة الوزراء، في مستوى هذا الجو الإيجابي ، ونحن واثقون أنكم كذلك، ولديكم ما يكفي من الإرادة ، ومن الكفاءة ، ومن روح المسؤولية ، لتكونوا في مستوى طموحات شعبنا و أمتنا، و مستوى اللحظة التاريخية ، ومستوى المغرب الجديد الذي نبنيه جميعا مغرب متقدم ، مزدهر، ضامن لكرامة مواطنيه، موحد من وجدة إلى طنجة إلى الكويرة، حاضر بفعالية في محيطه الإقليمي و القاري و الدولي، بإشعاع تجربته السياسية المتميزة، وبتقافته وخصوصياته، و بإشعاعه الحضاري كما كان عبر التاريخ

نتمنى لكم كامل التوفيق و النجاح

و السلام عليكم